A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/315
29 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٩ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) وتوصيات بشأن بقية العقد

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٤	٢
ثانيا	- الاتجاهات الأخيرة في القضاء على الفقر وفي النفقات الاجتماعية	٥ -٢٣	٣
ثالثا	- العقبات التي تحول دون إحراز تقدم بشأن الفقر	٢٤-٤٢	٧
رابعا	- مقترحات بشأن بقية العقد	٤٣-٥٥	١٢
خامسا	- الاستنتاجات	٥٦-٥٨	١٥
	المرفق		
الأول	- مطبوعات حديثة مختارة عن القضايا المتصلة بالفقر		١٨

* A/52/150 و Corr.1.

97-22929 160997 170997

أولا - مقدمة

١ - كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات حول القضايا الاجتماعية، وتميز بالطبيعة المحددة للالتزامات التي تم التعهد بها، وبالدعوة إلى اتخاذ إجراءات وطنية ودولية بشأن المواضيع الثلاثة الرئيسية، وهي العمالة الكاملة والقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي. وينص الالتزام ٢ لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، ضمن ما ينص عليه، على ما يلي: "نلتزم بهدف القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية"[١].

٢ - واعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في دورتها الخمسين التي أعقبت المؤتمر القرار ١٠٧/٥٠ المتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). ونظمت عدة أنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاحتفال بالسنة تحت الشعار العام للاحتفال وهو "القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم ممكن وواجب".

٣ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين القرار ١٧٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الذي قررت فيه أن موضوع العقد سيكون "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية". وقررت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من القرار نفسه أن يكون موضوع العقد لعام ١٩٩٧ هو "الفقر والبيئة والتنمية". وقد كانت هذه القضية موضعا لدراسة مستفيضة في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن "التقييم العام لتنفيذ البرنامج الخاص بالاحتفال بالسنة، مع مراعاة ما يجري إحرازه من تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على أن يتضمن التقرير توصيات تتعلق بما يمكن اتخاذه من إجراءات ومبادرات بصدد العقد".

٤ - وقد أصبح القضاء على الفقر موضعا لمداولات واسعة النطاق في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وبصفة خاصة، أعلن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي التخفيف من حدة الفقر هدفا رئيسيا له. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧[٢] الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز بالكامل على قضية الفقر ويعرض ببلاغة الإمكانية العملية للقضاء على الفقر في المستقبل غير البعيد. ويتضمن تقرير "حالة التنمية في العالم لعام ١٩٩٧"[٣] الذي أصدرته الأمم المتحدة معالجة مستفيضة للاتجاهات الحالية ومناقشة مفصلة للإجراءات المتعلقة بالسياسة اللازمة لمكافحة الفقر. وينبغي أن تكون قراءة هاتين الوثيقتين الأساسيتين المتعلقتين بموضوع الفقر مقترنة بقراءة هذه الوثيقة وهذا التقرير يتناول بإيجاز اتجاهات قطاعية هامة؛ ويبحث العقبات الرئيسية التي تعترض إحراز مزيد من التقدم بشأن الفقر؛ ويقدم بعض الاقتراحات فيما يتعلق بالأنشطة التي ستقوم بها الأمم المتحدة في بقية العقد (١٩٩٧-٢٠٠٦). والتقرير يعتمد بدرجة كبيرة على التقارير الموجودة التي أصدرتها الأمم المتحدة. وأحد أهداف هذا التقرير هو إتاحة مراجع منتقاة للمادة ذات الصلة بالفقر في وثيقة واحدة.

ثانيا - الاتجاهـات الأخيــرة في القضاء على الفقر وفي النفقات الاجتماعية

٥ - يشير تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ إلى أنه بينما انخفض معدل الانتشار النسبي للفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٣٠,٠ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٢٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. فقد ارتفع عدد الفقراء في العالم من ١,٢٣ بليون شخص إلى ١,٣١ بليون شخص. والغالبية الساحقة من الأشخاص الذين يعيشون بدولار واحد أو أقل في اليوم موجودة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا وفي الهند الصينية ومنغوليا وأمريكا الوسطى والبرازيل والصين[٤]. وهناك قلق كبير من أن تؤدي المستويات الحالية للنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتقييد المستمر للنفقات الاجتماعية إلى تضاؤل إمكانية خفض معدلات الفقر بدرجة كبيرة في السنوات القادمة. بل يرجح أن يرتفع الأشخاص الذين يعيشون في فقر لا سيما في أفريقيا.

٦ - غير أن الحالة ليست غير مواتية بشكل ثابت، فقد لوحظ انخفاض الفقر في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك الصين. وكان التقدم مشهودا في بعض البلدان، غالبا في جنوب شرق آسيا وشرقها. وأعلن "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" أن الفقر قد انخفض في السنوات الخمسين الماضية أكثر مما انخفض خلال الخمسمائة سنة السابقة. وكان السبب الرئيسي لذلك وجود مستويات نمو اقتصادي عالية ومطردة، يوجهها بدرجة كبيرة قطاع عام نابض، وصاحب ذلك استثمار مرتفع في القطاع الخاص، والعناية بالزراعة، وزيادة النفقات الاجتماعية وخاصة على التعليم، إضافة إلى وجود التزام قوي من القيادة السياسية بإحراز تقدم على جبهة الفقر.

ألف - الاتجاهات العامة في القطاعات الرئيسية

٧ - يتضمن هذا الفرع تقييما للاتجاهات الأخيرة للمؤشرات الاجتماعية القطاعية الرئيسية. والمصادر الرئيسية للمعلومات هي "تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧" وكذلك تقريرا التنمية البشرية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

١ - التعليم

٨ - في عالم تعمه المعاملات العالمية ومظاهر التقدم التكنولوجي، يتزايد التأكيد على التعليم بوصفه القطاع الرئيسي في مكافحة الفقر. وقد شهدت العقود الأخيرة توسعا كبيرا في التعليم، ولكن ما زالت هناك فجوات ضخمة: فقد ارتفع معدل القيد بالمدارس الابتدائية والثانوية على نطاق العالم منذ عام ١٩٦٠ من ما يقدر بـ ٢٥٠ مليون طفل إلى أكثر من بليون طفل. وارتفع عدد المقيدين بالتعليم العالي إلى أكثر من الضعف خلال الأعوام العشرين الأخيرة، وذلك من ٢٨ مليون طالب في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٦٠ مليون طالب اليوم.

٩ - وقد حققت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معدلا صافيا للقيد بالتعليم الابتدائي يزيد عن ٩٠ في المائة، وبلغ المعدل في جنوب آسيا والدول العربية ٨٠ في المائة، ولكن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا يزال أمامها شوط طويل تقطعه إذ بلغ معدل القيد فيها ٦١ في المائة فقط.

١٠ - وما زال معدل القيد بالتعليم الثانوي غير مرض رغم إحراز تقدم: فقد ازدادت معدلات القيد الإجمالية في البلدان النامية ككل من ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٣ (ازداد المعدل في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ٢٢ في المائة إلى ٢٣ في المائة فقط). وهذه الأرقام بعيدة تماما عن معدل القيد في البلدان الصناعية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو معدل بلغ ٩٥ في المائة. وإجمالا فإن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بالنسبة لمدة التعليم الإلزامي لا تزال واسعة: ففي معظم البلدان النامية تتراوح فترة التعليم الإلزامي بين ٤ سنوات و ٩ سنوات بينما لا تقل في البلدان المتقدمة النمو عن ٨ سنوات (١٠ سنوات في الولايات المتحدة و ١١ سنة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية و ١٢ سنة في ألمانيا).

١١ - وفيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين، يعتبر معدل الأمية في غالبية البلدان حتى اليوم مرتفعا بدرجة كبيرة بين النساء عنه بين الرجال. ويقدر التفاوت بين معرفة الكبار من الرجال والنساء للقراءة والكتابة بأكثر من ١٠ في المائة في ٦١ بلدا، وبأكثر من ٢٠ في المائة في ٤٠ بلدا، وذلك وفقا لما ورد في "تقرير التعليم في العالم لعام ١٩٩٥"[٥]. ويمضي التقرير ليشير إلى أنه على الرغم من أن العدد المطلق للأميين من الكبار أصبح ثابتا على النطاق العالمي، كما يبدو، فإنه لا يزال يتزايد، لا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية وجنوب آسيا وتشكل النساء غالبيتهم في كل الأحوال.

١٢ - وجرى تقييم التقدم المحرز فيما بين الموقعين على الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع وإطار العمل من أجل تلبية احتياجات التعليم الأساسية الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الذي عقد في جومتين في تايلند في آذار/مارس ١٩٩٠ وذلك في اجتماع عقده الموقعون في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي تم التوصل إليه في الاجتماع هو أنه قد أحرز "تقدم هام في التعليم الأساسي، ليس في كل البلدان وليس بالقدر الذي كان مأمولا، ولكنه مع ذلك تقدم حقيقي". وجرى التأكيد على أن "تعليم النساء والفتيات لا بد أن يظل أولى الأولويات"[٧].

٢ - الصحة

١٣ - وفقا لما ورد في تقرير لمنظمة الصحة العالمية[٨] فإن متوسط العمر المتوقع لكلا الجنسين استمر في التحسن على نطاق العالم، فبلغ ٦٥ عاما بحلول عام ١٩٩٦ (٦٣ عاما للرجال و ٦٧ عاما للنساء). ولكن متوسط العمر المتوقع كان تحت ٦٠ عاما لكلا الجنسين في ٥٠ بلدا. وكان التقدم جيدا خصوصا في آسيا وفي البلدان النامية. غير أن متوسط العمر المتوقع قد تناقص في الواقع في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وشرق أوروبا.

١٤ - ومنظمة الصحة العالمية تشير في "تقرير الصحة في العالم لعام ١٩٩٧"[٨] قضية هامة بالنسبة للمستقبل وهي أن الزيادات المفاجئة في متوسط العمر المتوقع، المقترنة بتغييرات عميقة في أساليب المعيشة، تؤدي إلى انتشار أوبئة السرطان والأمراض المزمنة الأخرى على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يزيد عدد حالات الإصابة بالسرطان والسكر في البلدان النامية إلى الضعف على الأقل خلال الأعوام الخمسة والعشرين القادمة. ومن شأن هذه التنبؤات أن تضيف إلى عبء الحالة الصحية على المجتمعات، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض؛ كما أنها تبرز أهمية الحاجة إلى استمرار البحث في مجال تحقيق فعالية نظم الخدمات الصحية من حيث التكلفة، في حين يجري أيضا تكريس مزيد من الموارد للصحة في البلدان النامية.

٣ - الجوع وسوء التغذية

١٥ - هناك ما يدعو إلى أن يكون الشعور بالارتياح بالنسبة للتقدم المحرز على كثير من الجبهات فيما يتعلق بالجوع وسوء التغذية محدودا. وقد ازدادت إمدادات الطاقة الغذائية منذ أوائل السبعينات في معظم مناطق العالم تقريبا باستثناء أوروبا الشرقية والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

١٦ - وفي العالم النامي ككل انخفض الرقم المطلق للذين يعانون من نقص التغذية في الفترة ١٩٧١-١٩٦٩ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وكذلك نسبتهم، ولكن ازدادت نسبتهم المئوية في ٣٠ بلدا. وإجمالا، بلغ عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم النامي في أوائل التسعينات ٨٤٠ مليون شخص. وكانت الحالة أكثر سوءا في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (حيث تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وتأثر بذلك ٤٣ في المائة من مجموع السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢).

١٧ - وقد اعتمد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية اللذين أكدوا فيهما من جديد الالتزام بالقضاء على الفقر وانعدام المساواة، وجددوا التزام العالم بمكافحة الجوع وسوء التغذية، وأقروا هدف خفض عدد المصابين بنقص التغذية إلى نصف معدله الحالي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وسيجري في منتصف المدة استعراض للتحقق من إمكانية تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٠. وثمة مبادرة ذات صلة جديرة بالذكر وهي مبادرة "رؤية عام ٢٠٢٠ للأغذية والزراعة والبيئة" التي أطلقها المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بسياسات الأغذية. وقد تنبأ المعهد في تقريره السنوي بأن الحالة ستكون جيدة إلى حد ما في السنوات القادمة اذا ما استمرت معدلات الاستثمار في البحوث الزراعية والتنمية الزراعية[٩]. وجرى مؤخرا الإعراب عن القلق بشأن تناقص نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري عكس هذا الاتجاه على وجه الاستعجال.

باء - النفقات الاجتماعية

١٨ - ستتطلب أي معركة تُشن بلا هوادة ضد الفقر زيادة كبيرة في الإنفاق الاجتماعي (بما فيه البرامج السكانية) كجزء من النفقات العامة. ومعظم هذه الزيادة لا بد أن يأتي من مصادر داخلية، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية لها أهمية حاسمة في حالة البلدان المنخفضة الدخل (انظر أدناه). ويقدر "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" التكلفة الإضافية لمكافحة الفقر بنحو ٤٠ بليونا من الدولارات في السنة. وفي معظم البلدان النامية، لا تزال النفقات العامة تشكل نسبة ضئيلة نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي، على عكس الحال في البلدان الصناعية؛ وتتراوح النسبة المئوية للدخل القومي التي توجه إلى الإنفاق العام في البلدان النامية بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٩ - ولذلك فإن الجهد المبذول لمكافحة الفقر سوف يتطلب زيادة كبيرة في النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عموما، في عدد كبير من البلدان النامية. وتاريخ القضاء على الفقر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو، إلى حد كبير، تاريخ لزيادة النفقات الاجتماعية العامة (يبلغ متوسط النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما يتراوح بين ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع مستويات مساوية للضرائب). وتحقيق تقدم اجتماعي في البلدان النامية سيتطلب أيضا رفع مستويات الضرائب تدريجيا. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عادة ما تتراوح نسبة الضرائب في البلدان النامية بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة فقط، أي نصف مستواها في البلدان الصناعية.

٢٠ - والجهد المبذول لمكافحة الفقر سيتطلب أيضا تحويل الموارد إلى القطاع الاجتماعي. وفي الوقت الحالي، تعتبر النسبة الكلية منخفضة نسبيا في البلدان النامية: فعلى سبيل المثال، بلغ إنفاق الحكومة المركزية على الصحة والتعليم، كنسبة من الإجمالي، نحو ٢٠ في المائة في المتوسط في ٦١ بلدا من البلدان النامية التي تتوافر بشأنها بيانات.

٢١ - ولن تتركز جهود القضاء على الفقر في المستقبل في البلدان النامية على النمو الاقتصادي العام فحسب، بل ستتركز أيضا على كيفية تطور هذه النسب مقارنة بالنمو الاقتصادي. وسيمكن ارتفاع النمو الاقتصادي من زيادة النفقات الحكومية المطلقة والنسبية على الخدمات الاجتماعية. ولكن، في إطار النهج الحالية المتبعة إزاء الإنفاق الحكومي، ستستمر الضغوط بتقليل الإنفاق الاجتماعي العام إلى حد كبير. والمناقشات الدولية التي جرت مؤخرا بشأن مسائل التنمية تظهر تناقضا أساسيا: فالبلدان النامية ملتزمة من جهة بتقليل دور الدولة والنفقات الحكومية، وملتزمة من جهة أخرى بإيلاء مزيد من الاهتمام للقطاعات الاجتماعية والقضاء على الفقر.

٢٢ - وفي البلدان النامية التي من المتنبأ أن يكون النمو الاقتصادي مرتفعا فيها بقدر معقول، يمكن أن يزداد الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية بسهولة نسبية. وسيحتاج القطاع العام إلى أن يستوعب

نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لكي يلبي الطلبات الاجتماعية المتزايدة واحتياجات القضاء على الفقر؛ غير أن هذا سيتطلب أيضا رفع مستويات الضرائب في تلك البلدان.

٢٣ - أما البلدان التي من المحتم أن ينخفض فيها النمو الاقتصادي، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل، فإنها تواجه مأزقا خطيرا، فالقضاء على الفقر سيتطلب ما لا يقل عن إعادة تنشيط النمو الاقتصادي. وتوقع حدوث تقدم اجتماعي بدون هذا النمو المعجل ليس أمرا واقعيا. فالنمو المعجل هو وحده الذي سيمكن من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الاجتماعي. وفي حالة النمو المنخفض، ستكون القدرة على توفير موارد عن طريق الضرائب مقيدة إلى حد كبير. وفي تلك البلدان، سيكون لتقديم مساعدة إنمائية رسمية إضافية، فضلا عن تخفيف عبء الدين، أهمية حاسمة في جعل القضاء على الفقر أمرا له مغزاه (انظر أدناه).

ثالثا - العقبات التي تحول دون إحراز تقدم بشأن الفقر

٢٤ - بعد مضي سنتين على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، من الصعب أن يغمرنا التفاؤل إزاء احتمالات القضاء على الفقر في غضون فترة زمنية معقولة في عدد كبير من البلدان النامية وذلك على الرغم من التقدم الكبير الذي يجري إحرازه في كثير من البلدان النامية حيث تسود أسباب تدعو إلى التفاؤل بشأن إحراز مزيد من التقدم. وترد أدناه مناقشة موجزة للعقبات الرئيسية التي تقف في طريق القضاء على الفقر.

ألف - النمو الاقتصادي والعمالة

٢٥ - لربما تكون أهم عقبة منفردة من العقبات التي تحول دون القضاء على الفقر هي المستوى المنخفض نسبيا للنمو الاقتصادي العالمي ومستوى النمو المنخفض بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل. وعلى الرغم من أن التقديرات الأخيرة المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي المستندة إلى الزيادة المتواضعة في سرعته هي تقديرات متفائلة، فإن الاتجاه الطويل الأجل يكاد لا يكون مشجعا: فالنمو الاقتصادي العالمي، وفقا للبيانات المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمم المتحدة[١٠]، قد انخفض من نسبة ٥,٣ في المائة في الستينيات إلى نسبة ٣,٧ في المائة في السبعينيات وإلى نسبة ٢,٩ في المائة في الثمانينيات وإلى نسبة ١,٤ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، مع احتمال حدوث تحسن في الأداء خلال بقية العقد. بل إننا نكاد نكون قد نسينا في الوقت الحالي أن الاقتصاد العالمي قد عانى في بداية هذا العقد من انخفاض حصة الفرد في الدخل على مدى أربع سنوات متعاقبة. ويعتبر هذا أهم عامل أدى إلى انتشار البطالة المرتفعة والعمالة الناقصة اللتين تعتبران في المقابل أكثر سبب مباشر منفرد لحدوث الفقر. وتبعا لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن عدد الأفراد الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة في جميع أنحاء العالم يتراوح بين ٧٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون فرد.

٢٦ - إن خفض مرتبة الأولوية السياسية لرفع مستوى النمو والعمالة عما كانت عليه في العقود السابقة (أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة) يعد سببا رئيسيا للتشاؤم الذي يكتنف الحرب ضد الفقر. وما لم تتغير السياسات والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بزيادة النمو والعمالة الكاملة فإن الأمل ضئيل في حدوث تحسن ملموس في مستويات الفقر (أصبح في حكم المنسي تقريبا أن استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع حددت كهدف استرشادي تحقيق نمو اقتصادي قدره ٦ في المائة تقريبا في البلدان النامية). وفي السنوات الأخيرة، تحول الاهتمام نحو اتباع نهج لسياسات النمو تتعلق "بجانب العرض" عموما؛ وأهمل، إلى حد ما، استهداف المعدلات. وذلك أمر مؤسف، لأنه ينطوي على فقدان مؤشر يمكن أن يقاس على أساسه الأداء الإنمائي والاقتصادي والجهد المبذول بصددهما.

٢٧ - وتوجد في الوقت الحالي دلائل فردية على حدوث قدر من التغيير في الأوضاع. غير أنه من المطلوب حدوث تغيير أكبر في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن المهمة هي مهمة سياسية أساسا فإنه ستكون هناك حاجة إلى دعم التغيير نحو زيادة النمو والعمالة وذلك بزيادة كبيرة في المدخرات والاستثمارات العالمية وبزيادة في الإنتاجية وتحويل جزء كبير من المدخرات إلى أجزاء العالم التي يكون النمو فيها بطيئا. ومن المشجع أنه من المتوقع، وفقا لتقارير صندوق النقد الدولي، أن تتجه المدخرات العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى التزايد من ٢٢,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٢ إلى ٢٤,٣ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وعلى الرغم من أن الزيادة في البلدان النامية أصبحت أقوى كثيرا فإنها لا تزال منخفضة بشكل كبير في أقل البلدان نموا.

٢٨ - ولذلك فإنه يلزم بذل جهد متضافر لكي تشجع السياسات رفع مستوى المدخرات والاستثمارات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء؛ وزيادة كفاءتها. ويتعين رفع مرتبة الهدف المتعلق بعكس اتجاه الانخفاض في المدخرات في البلدان الصناعية إلى مرتبة هدف رئيسي من أهداف السياسة العامة وتوجيه جزء أكبر من هذه المدخرات إلى مجموعة أوسع من البلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل (كجزء من تلك العملية، يتعين أن ترجع البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة، التي تعتبر مستهلكا صافيا للمدخرات العالمية، إلى الوضع المعتاد بقدر أكبر وهو وضع المورد الصافي للمدخرات إلى الحصيلة العالمية). وعلاوة على ذلك فإن موضوع تدفق الموارد من البلدان النامية إلى الخارج، وهو موضوع أهمل في السنوات الأخيرة إلى حد ما، يحتاج إلى أن يُنظر فيه. فمع تحرير الأسواق المالية، تضاعفت القنوات، القانونية وغير القانونية على السواء، لتدفق الموارد من البلدان النامية إلى الخارج، وتعززت التدفقات المالية إلى الخارج نتيجة للاستنزاف الضخم المستمر للأشخاص المؤهلين تقنيا من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

باء - التعاون الاقتصادي الدولي

٢٩ - لو قدر للبلدان المنخفضة الدخل أن تستفيد من ارتفاع مستوى التدفقات إلى الداخل، لا بد من أن يأخذ ذلك شكل ارتفاع في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون. ويتعين أن تعمد البلدان الصناعية، على وجه السرعة، إلى عكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. ووفقا لما ورد في تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١١] بلغ مجموع

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة ٠,٢٧ في المائة فقط من مجموع الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان وهو أدنى رقم يسجل منذ بدء إعداد الإحصاءات المقارنة في عام ١٩٥٠. والدلائل التي تشير إلى أن هذا الاتجاه سينعكس في المستقبل القريب هي دلائل قليلة.

٣٠ - ويلزم فهم أسباب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية فهما أوضح، وتبديد بعض الخرافات المتصلة بها: (أ) يعزى إلى الضغوط المالية في البلدان الصناعية قدر كبير من الانخفاض، لكن المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة من الميزانيات الكلية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تزال ضئيلة للغاية؛ و (ب) يسود قدر كبير من المعلومات الخاطئة بشأن عدم فعالية المعونة. فعلى الرغم من أنه ليس ثمة شك في حدوث حالات فشل في قصة المعونة فإن قصص النجاح، وخاصة في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، قد أصبحت موثقة توثيقا جيدا في الوقت الحالي، إلا أنها لم تحظ بالإعلان الكافي. والمناقشات التي دارت بمناسبة مرور خمسين عاما على بدء خطة مارشال أبرزت بعض قصص نجاح المعونة الأجنبية. وقد اتخذت بلدان نامية كثيرة تدابير صارمة لتحسين السياسات الداخلية، وأدى هذا إلى تحسين فرص استخدام المعونة استخداما أكفأ في بعض البلدان؛ و (ج) أدت الزيادة الكبيرة في التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية إلى الاعتقاد، إلى حد ما، بأن المعونة أصبحت أقل إلحاحا. غير أنه تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية هي تدفقات محدودة جغرافيا وقطاعيا. وحتى في البلدان المستفيدة لا يزال هناك احتياج كبير للتدفقات التساهلية من أجل قطاع البنية الأساسية وقطاع الزراعة والقطاع الاجتماعي، إلا أن الاحتياج إلى المساعدة الإنمائية الخاصة مرتفع في البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص. وفي الواقع فإن الطلب الكلي على المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم النامي آخذ في التصاعد وليس في الانخفاض.

٣١ - والتدفقات المعززة من المساعدة الإنمائية الرسمية لن تحقق التأثير المرغوب إذا ما اضطرت البلدان المنخفضة الدخل، وفي الواقع كثير من البلدان النامية المتوسطة الدخل، إلى مصارعة أعباء الدين الضخمة. وعلى الرغم من أن التدابير الأخيرة لتخفيف حدة الديون قد ساعدت بلدانا كثيرة فإن هذه التدابير لم تصل إلى المدى الكافي، بل وستستغرق أيضا وقتا طويلا لكي تنفذ بالكامل. وفي الواقع فإنه حتى بعد تنفيذ هذه التدابير بالكامل سيظل عبء الدين الثقيل يثقل كاهل عدد كبير للغاية من البلدان النامية. وبغض النظر عن الدعاية التي حظيت بها التدابير الأخيرة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية فقد ارتفع مجموع ديون تلك البلدان بلا هوادة من ١,٨ ترليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢,٢ ترليون دولار في عام ١٩٩٦[١٢].

٣٢ - ومما يدعو للأسف أن الزخم السياسي لتخفيف عبء الديون قد ضعف الآن، خاصة وأن المصارف التجارية تشعر حاليا بتهديد ضئيل في مجال الديون. وهناك مجال لإنعاش مبادرة رئيسية بشأن تخفيف الديون للوصول إلى حل أكثر استمرارية.

٣٣ - وبوجه عام، هناك حاجة إلى اتفاق دولي جديد من أجل تمويل تساهلي (المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون) لعدد كبير من الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل كجزء من إطار عالمي لمعالجة المشاكل العالمية التي جرى تحديدها في عدد من المجالات الاجتماعية والبيئية. غير أنه ينبغي أن يظل المنطق الأساسي لمثل هذه التحولات أن من المرغوب فيه تحقيق مستوى أعلى من الرخاء العالمي لجميع البلدان، ويتطلب ذلك قدرا من التضامن من جانب الدول الغنية لصالح الدول الأقل ثراء.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتدابير التجارية، فقد استفاد من غير شك عدد كبير من الدول النامية من التحرير الشامل للتجارة في البلدان الصناعية. بيد أن من المتفق عليه الآن إلى حد بعيد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لزيادة فتح الأسواق لصادرات البلدان النامية وبخاصة أمام المواد ذات الأهمية الخاصة لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك فإن عددا كبيرا من البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل، التي تفتقر إلى قدرة العرض وإلى الهياكل الأساسية لدعم اتجاه تصديري، إما لم تنتفع من نتائج جولة أوروغواي أو قد تضررت منها.

٣٥ - ولهذا فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في المجالات التي تشجع الصادرات الزراعية من البلدان النامية، وتصدير المصنوعات وشبه المصنوعات القائمة على كثافة اليد العاملة من البلدان المنخفضة الدخل. وهناك مسألة ذات صلة وهي تحسين أسواق المنتجات وأسعارها. ويلفت "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧"[٢] الانتباه إلى حقيقة واضحة وهي أن خسائر معدلات التبادل التجاري التراكمية، بالنسبة للبلدان النامية، بلغت ٢٩٠ بليون دولار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١، يرجع الجزء الأكبر منها إلى هبوط في أسعار المنتجات الأولية.

جيم - العولمة

٣٦ - يتصل جانب هام من المناقشة الجارية عن الفقر بظاهرة يشار إليها عامة باسم " العولمة" التي يحركها الاقتصاد السوقي، ومن الممكن أن توصف بشكل أدق "بالتجارة العابرة للحدود الوطنية". ويدعي مؤيدو العولمة أن لها أثرا أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي، غير أن هناك مجموعتين جديدتين على الأقل من الشواغل تتصلان بالفقر ظهرتا دون أن تبدو لهما استجابات في الأفق.

٣٧ - أولاهما أنه مع التركيز الغالب على التقدم الاقتصادي الذي يحركه الاقتصاد السوقي هناك شعور سائد بأن الإطار الأخلاقي والأدبي للاقتصاد العالمي آخذ في التغيير على نحو هائل. فقد تبدد ما كان موجودا من تأكيد خاص على التضامن الإنساني. وأدلى مؤخرا جورج سوروس أحد أبرز مؤيدي هذه الفرضية، وأحد الممولين المعروفين على الصعيد الدولي بالملاحظة القوية التالية: "... يرى النظام الرأسمالي الحر أن خير وسيلة لخدمة الصالح العام هي السعي المطلق وراء الصالح الخاص. وما لم يخفف من غلواء هذا النظام اعتراف بالصالح العام الذي ينبغي أن يكون له السبق على مصالح معيَّنة فإن نظامنا الحالي ... عرضة للانهيار"[٣]. وليس لدى المجتمع الدولي استجابة فعالة - ذات أثر في مكافحة الفقر - لهذه

المعضلة الأساسية، ولمعضلات كثيرة أخرى غيرها. ولا سبيل إلى التغاضي عن الإحساس بأن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في هذا المناخ الجديد تواجه مصاعب أكثر من ذي قبل.

٣٨ - وأحد الجوانب الخاصة للعولمة الذي حظي مؤخرا بقدر من الاهتمام هو ما نجم عنها من أوجه تفاوت متزايدة في الدخل والثروات على الصعيدين الوطني والدولي. ويعد هذا إلى حد ما نتيجة النهج السائد للسياسات الاقتصادية التي تدعو إلى تخفيض دور القطاع العام. كما أنه إلى حد ما نتيجة لقصور جميع البلدان وجميع قطاعات المجتمع عن الاستفادة على حد سواء من التغييرات التكنولوجية والتغييرات الأخرى المتكررة التي هي جزء من عملية العولمة.

٣٩ - والتفاوتات المتزايدة لا تسهم إسهاما رئيسيا في الفقر فحسب، بل تشكل أيضا، في إطار حلقة مفرغة، عقبة كؤود في سبيل مكافحته. والجمعية العامة بحاجة إلى النظر في إحياء مسألة التفاوتات المتزايدة على الصعيد الدولي.

٤٠ - وثانيا، يشمل نموذج العولمة تأكيدا متزايدا بدرجة كبيرة على "القدرة التنافسية"، خاصة في القطاع الخاص، وبشكل آخر، في القطاع العام. وقد اضطر القطاع الخاص من جراء الضغوط التنافسية القاسية الناجمة عن إلغاء الضوابط التنظيمية، والانهيار السريع للحواجز التجارية، والتكنولوجيات السريعة التقدم إلى اتخاذ تدابير صارمة لخفض التكلفة. ولم يؤد هذا فقط إلى تزايد البطالة بصورة مؤقتة في بعض الحالات، وهيكلية في حالات عديدة أخرى، ولكن تعيَّن أيضا على الشركات تخفيض ما يحصل عليه العمال من فوائد بما ترتب على ذلك بالضرورة من نتائج سلبية بالنسبة للتقدم الاجتماعي. ولم يكن الإضعاف الواسع النطاق للنقابات مفيدا أيضا. وحيثما تم إنشاء وظائف متدنية الأجر وبخاصة في قطاعات الخدمات، تلاشت الإعانات الاجتماعية أو ألغيت تماما أحيانا. وكان لا بد من أن يؤدي ذلك إلى آثار سلبية على الفقر. ويتعيَّن على القطاع الخاص في البلدان النامية أن يتكيف أيضا مع المقتضيات القوية لضغوط القدرة التنافسية وعلى المستوى العام، أصبح تخفيض الضرائب جزءا من هذه العملية، حتى وإن ظهرت دلائل متزايدة في بلد تلو الآخر على تزايد التفاوتات في الدخول والثروة. وبعبارة أخرى فإن هناك رفضا واسع النطاق من جانب الأغنياء اقتصاديا لاقتسام ثرواتهم مع المحرومين.

٤١ - ويخضع القطاع العام لنوع مختلف إلى حد ما من الضغط التنافسي ومع عولمة التمويلات، لا يقتضي الشعور السائد في الأسواق المالية العالمية من الحكومات تخفيض أوجه العجز في الميزانيات فحسب - غالبا إلى مستويات منخفضة محددة تعسفيا - بل أيضا تخفيض الدور الشامل للقطاع العام ككل. وقد أصبح الضغط على القطاع الاجتماعي غير محتمل بشكل خاص. وعلى سبيل المثال، فإن سوق الأوراق المالية الذي أصبح أحد عوامل التحكم الرئيسية في سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية قد غدا حساسا إلى حد بعيد للحجم النسبي لعجز القطاع العام. كما أن من آثاره فرض "نظام صارم" على القطاع العام. وقد يكون هذا مقبولا لو أن هناك إيرادات إضافية ترجى من مصادر قائمة أو جديدة. ولكن هذه ليست الحال بشكل عام.

٤٢ - وهناك حاجة إلى التفكير بجدية في الرسالة المتناقضة إلى حد ما التي يتم إبلاغها للدول الأعضاء، وبشكل أكثر تركيزا للدول الأعضاء من البلدان النامية. فقد فُرض على هذه الدول، من ناحية، الحد من النفقات العامة، ومن ناحية أخرى، مكافحة الفقر بجرأة وزيادة النفقات المتصلة بالموارد البشرية، فضلا عن إيلاء العناية للمتطلبات البيئية.

رابعا - مقترحات بشأن بقية العقد

٤٣ - عند الإعلان عن العقد، أخذت الجمعية العامة عدة أهداف في حسابها بطبيعة الحال هي: (أ) تسليط الضوء على مشاكل الفقر وزيادة الوعي بهذه القضايا؛ و (ب) الحض على العمل الدولي والوطني من أجل القضاء على الفقر؛ و (ج) فرض إطار زمني محدد ينفذ فيه العمل ويقاس أثره.

(أ) تسليط الضوء على مشاكل الفقر وزيادة الوعي بها

٤٤ - أصبحت قضية الفقر تحظى حاليا باهتمام عالمي بفضل مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، وبفضل الأهمية التي أولتها الأمم المتحدة للقضية بصفة عامة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي، وأولتها لها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي حاليا موضوع لعدد هائل من التقارير والندوات والحلقات الدراسية الى حد الإفراط والتكرار في بعض الأحيان.

٤٥ - وفي سياق الأمم المتحدة، تعد قضايا الفقر والقضايا المتعلقة بالفقر جوهر المناقشات في عدد كبير من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي تكون أحيانا مفتقرة للتنسيق. وإلى حد ما، أصبحت قضية الفقر بديلا لقضايا التنمية بصفة عامة وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض.

٤٦ - وعلى الصعيد الدولي، يقترح التعزيز التدريجي للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر). غير أنه الى الآن، ما زال الاحتفال به محدود النطاق شيئا ما. ويقترح أن يتميز اليوم الدولي بالاهتمام بموضوع معين تختاره الجمعية العامة للسنة المعنية بالذات. بالنسبة لعام ١٩٩٨ سيكون الموضوع هو "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية".

٤٧ - وهناك حاجة الى تكريس مزيد من الاهتمام على الصعيد الوطني لتسليط الضوء على الاحتفال باليوم الدولي. ويقترح إشراك المكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة في كل بلد في تنظيم الأحداث والمناقشات بشأن قضايا الفقر في ذلك البلد. فالمعلومات عن الفقر الوطني في العديد من البلدان غير معروفة بما فيه الكفاية، وغير معروف أيضا ما هو موجود على الصعيد الدولي من التصميم على مواجهة قضايا الفقر.

(ب) العمل على الصعيدين الوطني والدولي

٤٨ - حتى الآن، يمكن القول إن الاستجابة على الصعيد الوطني لقضايا الفقر التي حددت في مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية كانت ضعيفة نوعا ما. فإعلان كوبنهاغن يتطلب، في جملة أمور، صياغة أهداف وبرامج عمل وطنية للسعي وراء تحقيق أهداف القضاء على الفقر الوطني. وحسب "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" فإن ٣٠ بلدا فقط قامت بصياغة الأهداف. وينبغي إعادة تأكيد أهمية الأهداف الوطنية: إذ يمكن أن تكون نقطة التقاء هامة للمناقشة والعمل، وأن تكون مقياسا لتقييم العمل.

٤٩ - ركز الكثير من النشاط في صناديق برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي على إعداد تحليلات وتقارير على المستوى الوطني. وفيما يلي موجز لما حققته الى الآن ثلاث منظمات رئيسية:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي لعام ١٩٩٦ أن ما يزيد عن ١٠٠ بلد ستكون قد وضعت تقارير وطنية للتنمية البشرية، كجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية قبل نهاية ١٩٩٧[١٤]. ومع أن هذه التقارير لها أهداف متعددة فإنه من المفيد اتخاذ جميع التقارير الوطنية للتنمية البشرية كقاعدة للعمل وتحقيق الأهداف الوطنية بشأن القضاء على الفقر. وفي أعقاب مؤتمر القمة شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في مشاريع تحت عنوان "مبادرات الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر" في ٦٠ بلدا تقريبا.

(ب) البنك الدولي - تحظى مسألة الحد من الفقر حاليا بمكانة أكثر أهمية في الأنشطة التي يضطلع بها البنك الدولي والقاعدة التي يقوم عليها العمل هي تقديرات الفقر في كل بلد من البلدان وقد أنجز منها ٨٤ تقديرا قبل حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(ج) منظمة الأمم المتحدة للطفولة - ذكرت في "التقرير المرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" أنه بنهاية عام ١٩٩٦ كان ١٦٧ بلدا قد وقعت الإعلان المتعلق ببقاء وحماية وتنمية الطفل الذي اعتمده المؤتمر وكان ١٥٥ بلدا قد استكملت أو في طريقها الى استكمال برامج عملها الوطنية. ووضع حوالي ٥٠ بلدا برامج عمل دون وطنية وينوي ٢٦ بلدا آخر عمل الشيء ذاته.

٥٠ - ولا يسع الجمعية العامة إلا أن ترحب بهذا التركيز المتزايد على الدراسات المتعلقة بالفقر. إلا أن هناك قضايا عديدة ينبغي الاهتمام بها: أولا، ينبغي إكمال مهمة جمع التقارير الوطنية عن الفقر. وثانيا، يبدو من الضروري إعداد تقارير موجزة لكل بلد على أساس البيانات الواردة أعلاه من جهات مختلفة من منظومة الأمم المتحدة، ومن المنظمات غير الحكومية، عند الحاجة، ومن المصادر الأكاديمية. وثالثا، من المهم زيادة دور الأهداف وبرامج العمل المحددة في هذه الأنشطة. ورابعا، سيكون من المهم رصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٥١ - وينبغي التمعن أكثر في إمكانية القيام بمزيد من العمل على الصعيد دون الإقليمي. فهناك العديد من الكيانات دون الإقليمية لها أماناتها القريبة من الدول الأعضاء والتي بإمكانها القيام بدور الحفاز من أجل العمل. وعلاوة على ذلك، تقدم مجموعات دون إقليمية منتدى مفيدا يقوم فيه النظراء بتدارس السياسات والتقدم المحرز وذلك على ضوء استعراضات أداء المانحين التي تقوم بها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تم الشروع في بعض المبادرات فعلا من قبل أمانة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

٥٢ - وعلى الصعيد الدولي، وفي سياق مناقشات الجمعية العامة بشأن العقد، قد يستحسن التركيز سنة على العمل الوطني وأخرى على العمل الدولي. وعلاوة على ذلك يقترح أن يكون اليوم الدولي للقضاء على الفقر كل سنة مناسبة لدراسة مستقلة للموضوع الذي تختاره الجمعية العامة لتلك السنة. ويمكن، مثلا، أن يخصص لسنة ١٩٩٩ موضوع: "دروس من الدول الصناعية للقضاء على الفقر". ويمكن أن يخصص لسنة ٢٠٠١ موضوع: "القضاء على الفقر وتدفق الموارد الى البلدان النامية ومنها"؛ وسنة ٢٠٠٣ لموضوع: "القضاء على الفقر والتجارة في البلدان ذات الدخل المنخفض"، وأخيرا تخصيص سنة ٢٠٠٥ لموضوع: "التكنولوجيا والقضاء على الفقر".

٥٣ - وفي السنوات المتداخلة مع السنوات المذكورة آنفا، يقترح أن يولى الاهتمام للقضايا الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر. ولا يبالغ مهما أكدنا أنه ما لم تبرز القيادة الملائمة على الصعيد الوطني، وبدون إجماع عام وبدون موارد كافية مخصصة على الصعيد الوطني فلن ينفع التعاون الدولي في شيء أيا كان حجمه. ويجدر بالتذكير أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية طلب الى كل دولة عضو أن تعلن عن أهدافها في الحد من الفقر. ولذلك فإنه بحلول عام ٢٠٠٠، حيث ستعقد الجمعية العامة دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ توصيات مؤتمر القمة، ينبغي للجمعية العامة أن تحصل على تقرير كامل عن الأهداف الوطنية المعلنة من أكبر عدد ممكن من البلدان النامية. وبعد ذلك، قد تحدد المواضيع السنوية التي تهتم بالسياسات الوطنية على الأساس التالي: ٢٠٠٢، "الفقر وتخطيط النفقات الاجتماعية"؛ و ٢٠٠٤، "الفقر وخلق فرص العمل والتعليم"؛ و ٢٠٠٦، "الفقر والصحة والتغذية".

(ج) الأهداف والرصد

٥٤ - لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي حاليا أنشطة قوية لرصد الفقر على الصعيد الوطني لمختلف البلدان. وينبغي لهذه الأنشطة أن تنشر بشكل أفضل ومنسق مع بقية المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن ترتبط بشكل أوثق بأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. لكن هذا يتطلب كذلك مشاركة أكثر فعالية من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٥ - وتنبغي الإشارة الى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وافقت مؤخرا على هدف الحد من الفقر يطالب بإنقاص الفقر المطلق الى النصف قبل عام ٢٠١٥. ويعد هذا تطورا إيجابيا وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع أمانة منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أجل رصد

هذه العملية. وقد يكون لذلك الفضل الكبير في إقناع البلدان المانحة بأن توجه الموارد الى الجهات المحتاجة اليها.

خامسا - الاستنتاجات

٥٦ - بصفة عامة، فإن الصورة المتعلقة بالقضاء على الفقر هي صورة مختلطة؛ فهناك تقدم هام يتحقق في أجزاء كبيرة من العالم النامي، وبصفة لم يسبق لها مثيل تقريبا، يجري إنقاذ حشود كبيرة من البشر من الفقر في شرق آسيا وجنوب شرقها. ولكن لا يتحقق من التقدم ما يقرب من ذلك في أي مكان من بقية العالم النامي، وفي ظل السياسات الحالية قد يرتفع حقا العدد المطلق للفقراء.

٥٧ - وترجع العقبات الرئيسية التي تقف في وجه الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر الى انخفاض النمو في عدد كبير من البلدان وإلى إعطاء أولوية منخفضة نسبيا الآن الى النمو المرتفع والعمالة الكاملة، وإلى الأخذ بسياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على الحد من نفقات القطاع العام والنفقات العامة.

٥٨ - وأخيرا تأكدت القناعة بضرورة إتمام الجهود الوطنية ودون الإقليمية بشأن تقييم الفقر والحض على العمل للقضاء عليه بمساعدة منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة. وينبغي لهذا الجهد أن يكون أكثر تنسيقا وأن يربط بشكل أوثق مع الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الحواشي

(١) "تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥"، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) United Nations Development Programme, Human Development Report 1997, New York, Oxford University Press, 1997.

(٣) "تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧"، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.1.

(٤) المرجع نفسه، الجزء الثاني، الفصل السادس، الفقرة ٣٥.

(٥) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, World Education Report 1995, Paris, UNESCO Publishing/Oxford, 1995.

(٦) Final Report of the World Conference on Education for All: Meeting Basic Learning Needs, Jomtien, Thailand, 5-9 March 1990, New York, Inter-Agency Commission (UNDP, UNESCO, UNICEF, World Bank) for the World Conference on Education for All, 1990, appendices 1 and 2.

(٧) التعليم للجميع: تحقيق الهدف: التقرير النهائي لاجتماع منتصف العقد للمحفل التشاوري العالمي بشأن التعليم للجميع، عمان، الأردن، ١٦ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٩٩٦.

(٨) منظمة الصحة العالمية، "تقرير الصحة العالمية لعام ١٩٩٧"، منظمة الصحة العالمية، جنيف، ١٩٩٧.

(٩) International Food Policy Research Institute, 1995 Report, Washington, D.C.1995.

(١٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كتاب الجيب الاحصائي"، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.D.32).

الحواشي (تابع)

(١١) "**التعاون في ميدان التنمية: تقرير عام ١٩٩٦**"، **باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٧.**

(١٢) Global Development Finance 1997, Washington, D. C. International Bank for Reconstruction and Development, 1997.

(١٣) Soros, George, "The Capitalist Threat", Atlantic Monthly, February 1997, p. 48.

(١٤) DP/1997/16، **المرفق الثالث.**

(١٥) E/ICEF/1997/14 **و** Corr.1 **و** 2.

المرفق

مطبوعات حديثة مختارة عن القضايا المتصلة بالفقر

Selected recent literature on poverty-related issues

This annex includes a select list of poverty-related literature not cited in the notes.

Commission on Human Rights, “Final report on human rights and extreme poverty” (E/CN.4/SUB.2/1996/13).

The Equity Gap: Latin America, the Caribbean and the Social Summit (first regional conference in follow-up to the World Summit for Social Development, São Paulo, 6-9 April 1997), Santiago, 1997 (LC/G.1954 (Conf.86/3)).

“Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty” (UNCTAD/ECDC/PA/4/Rev.1).

Poverty Reduction and the World Bank: Progress and Challenges in the 1990s, Washington, D.C., World Bank, 1996.

Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab States, New York, United Nations Development Programme, 1997.

The Progress of Nations 1997, New York, United Nations Children's Fund, 1997.

“Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Cooperation”, Paris, Organisation for Economic Cooperation and Development, 1996.

Social Panorama of Latin America, 1996 ed. (LC/G.1946-P).

The State of the World's Children 1997, New York, United Nations Children's Fund, 1997.

Tabatabai, Hamid, *Statistics on Poverty and Income Distribution*, 2nd ed., Geneva, International Labour Organization, 1997.

Taking Action to Reduce Poverty in Sub-Saharan Africa, Washington, D.C., World Bank, 1997.

Ul Haq, Mohammed, *Human Development in South Asia 1997*, Oxford University Press Pakistan, 1997.

United Nations Development Programme, *Human Development Report 1995*, New York, Oxford University Press, 1995 (theme: The Revolution for Gender Equality).

United Nations Development Programme, *Human Development Report 1996*, New York, Oxford University Press, 1996 (theme: For Human Development?).

Watkins, Kevin, *The Oxfam Poverty Report*, Oxford, Oxfam Publications, 1996.

World Economic and Social Survey: Current Trends and Policies in the World Economy (United Nations publication, Sales No. E.96.II.C.1).

World Employment 1996/1997: National Policies in a Global Context, Geneva, International Labour Organization, 1997.

The World Health Report 1996, Geneva, World Health Organization, 1996.